S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22193
4 February 1991

ORIGINAL : ARABIC

UN LIBRARY
FEB 11 1991
UN/SA COLLECTION

رسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ،
موجهة الى الامين العام من المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي يشرفني أن أرفق طيه نص الدراسة المتعلقة بالاضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج ، واستنادا لقرار مجلس الامن رقم ٦٦٩ (١٩٩٠) بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، سأكون ممتنا إذا نظر مجلس الامن على سبيل الاستعجال في هذه المذكرة بغية تخفيف الضائقة الاقتصادية التي تواجهها سورية .

(توقيع) ضياء الله الفتال
السفير المندوب الدائم

91-03496 ٠٢١١ض (٩١)

مرفق

دراسة حول الاضرار والخسائر الاقتصادية التي لحقت بالجمهورية العربية السورية نتيجة أزمة الخليج

مقدمة :

أحدثت أزمة الخليج آثارا بالغة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من أقطار منطقة غربي آسيا وغيرها من أقطار العالم . فكانت الجمهورية العربية السورية واحدة من أقطار المنطقة التي تأثرت سلبيا بهذه الأزمة . فضلا عن الخسائر التي تعرض لها أفراد الجالية السورية في الكويت في ممتلكاتهم ومشروعات أعمالهم وأرصدتهم المصرفية ، والتي تصل الى مستوى النكبة ، سببت أزمة الخليج خسائر كبيرة أصابت وبشكل مباشر خزينة الدولة وعددا من المنشآت الصناعية والأفراد في سورية . وقد أحدثت محصلة هذه الخسائر مباشرة أضرارا مؤثرة في الاقتصاد السوري ، كما يقدر لها ، وبحكم طبيعتها ، أن تحدث في المستقبل المنظور مضاعفات سلبية تطال عددا من القطاعات الانتاجية والخدمية في البلاد .

وتهدف هذه الدراسة ، والتي أعدها فريق من الباحثين من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، التابعة للأمم المحدة ، التوصل الى تقديرات موضوعية للخسائر والأضرار الاقتصادية الناجمة مباشرة عن أزمة الخليج ، وتقديم آثارها ومضاعفاتها .

ويود فريق البحث أن يعرب عن بالغ امتنانه وعميق شكره لكل من التقى بهم في ، معرض إعداد الدراسة من رسميين وغير رسميين ، وذلك لما أبدوه من تعاون صادق ولما قدموه من تسهيلات كان لها أكبر الاثر في انجازها . ويخص الفريق بالشكر سيادة الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والاستاذ فتحي الجبان معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

مصادر المعلومات

ان التوصل الى تقديرات موضوعية للخسائر والاضرار التي لحقت بالاقتصاد السوري نتيجة لأزمة الخليج هو في الاساس رهن بالاعتماد على إحصاءات دقيقة ومعلومات موثوقة . وقد تم الالتزام بهذا الى أقصى حد ممكن وعلى الرغم من ذلك فقد تطلب الأمر في بعض

الحالات الوصول الى التقديرات المطلوبة بالاعتماد على طرق غير مباشرة ترتكز على الاستدلال والاستنتاج . وفي حالات أخرى جرى تبني مستويات افتراضية ، وهي خيارات لا مفر منها في دراسات من هذا النوع .

وفيما يتعلق بمصادر المعلومات اللازمة للتقدير ، فقد تم الاعتماد على منشورات المكتب المركزي للإحصاء في سورية ، وخاصة المجموعة الإحصائية الصادرة عام ١٩٩٠ ، كما استقيت المعلومات من عدد من الجهات الرسمية في سورية وخاصة وزارتي الاقتصاد والداخلية والبنك المركزي والمديرية العامة للجمارك . وفي معرض الحصول على معلومات مساعدة ، جرت لقاءات مع رئيس الجالية السورية بالكويت وعدد من أعضائها من مختلف المستويات المهنية .

خصائص الجالية السورية في الكويت

إن الإلمام بالسمات المميزة للجالية السورية في الكويت يعتبر مقدمة لا بد منها لتفسير العديد من الاسس التي بنيت عليها بعض التقديرات وخاصة تلك التي قامت على مستويات افتراضية . فهذه الجالية هي واحدة من أقدم الجاليات التي أخذت بالتوافد الى الكويت وساهمت في بنائها ونهضتها ، وذلك منذ ابتدأت هذه الدولة في استثمار ثرواتها النفطية . وعلى الرغم من أن الجالية السورية لم تكن من حيث حجمها أكبر الجاليات عددا في الكويت ، كما أنها ليست الاكبر من بين الجاليات السورية في الاقطار الاخرى ، فقد اتسمت في كل الاوقات بفعالية اقتصادية تفوق الوزن النسبي لعدد أفرادها سواء في الدولة المضيفة أو في الوطن الام . ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى عدد من الاعتبارات أهمها :

١ - ان نسبة كبيرة من أفراد هذه الجالية هم من التجار والمقاولين الكبار ذوي الثراء الواسع والذين يمتلكون مشروعات أعمال ضخمة وكذلك الحرفيين .

٢ - ان الغالبية العظمى من العاملين لحساب الغير يأجر في المؤسسات الحكومية والمنشآت الخاصة هم من ذوي الكفاءة وحملة المؤهلات العالية والعمال المهرة ، الذين يحصلون على دخول مرتفعة قياسا بأفراد الجاليات الاخرى .

٣ - ان ارتباط أفراد هذه الجالية بالوطن الام يعتبر وثيقا قياسا بارتباط السوريين في بلدان المهجر الاخرى ، وخاصة بأولئك المتواجدين في أقطار أوروبا

وأمريكا . ويرجع ذلك أساسا الى أن قسما كبيرا منهم ترك في الوطن بعض أو كل أفراد أسرته ، وله فيه عقارات وممتلكات وربما مشروعات أعمال أيضا . فضلا عن قرب الكويت من سورية .

ان تلك الاعتبارات هي في الواقع عوامل مؤثرة ولابد من أخذها بعين الاعتبار سواء في تقدير خسائر أفراد الجالية السورية في الكويت ، أو عند تقدير حجم التحويلات وغيرها من العناصر الاخرى .

أولا - خسائر أفراد الجالية السورية في الكويت

تشير المعلومات المستقاة من مصادر متعددة الى أن عدد أفراد الجالية السورية في الكويت يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة منهم ٥٠ ألف يعتبرون نشطين اقتصاديا . أما الباقون فهم باقي أفراد عائلاتهم غير النشطين اقتصاديا . وقدرت الخسائر التي لحقت بهؤلاء بحوالي ١٧٤ ٩ مليون دولار أمريكي . وقد تم التوصل الى هذا التقدير على أساس تقسيم النشطين اقتصاديا الى فئتين :

الفئة الاولى :

عدد أفرادها ٢٠ ألفا ، وهم التجار والمقاولون والحرفيون وغيرهم من العاملين لحسابهم . وقدرت خسائرهم المتعلقة بمشروعات أعمالهم بحوالي ٣١٧ ٦ مليون دولار موزعة على الاوجه التالية :

- فروغ وتجهيزات محل	٠٦٩ ٢ مليونا
- بضاعة	٢٠٧ ٢ ملايين
- وسائل نقل عامة	٢٧٦ مليونا
- انخفاض أسعار الصرف للودائع والسيولة	٢٨٣ ١ مليونا
- ديون وودائع معدومة	٣٤٥ مليونا
- متفرقات (سندات مقطوعة ، أوراق مالية ... الخ)	١٣٨ مليونا

الفئة الثانية :

وعدد أفرادها ٣٠ ألفا وتتألف من جملة العاملين لحساب الغير بأجر محدد سواء في المؤسسات الحكومية أو في المنشآت الخاصة . وقدرت جملة خسائر أفراد هذه الفئة بحوالي ٥٨٢ ١ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

- تعويضات نهاية الخدمة ٥١٧ مليونا
- انخفاض أسعار الصرف للودائع والسيولة ٩٦٢ مليونا
- ودائع معدومة ١٠٣ مليونا

أما فيما يتعلق بالسكن ومحلقاته فقد قدرت لكلا الفئتين بحوالي ٢٧٥ ١ مليونا موزعة كما يلي :

- أثاث وأجهزة منزلية وملابس ٠٣٤ ١ مليونا
- ودائع عينية ومصوغات ١٧٢ مليونا
- سيارات سياحية ٦٩ مليونا

وقد قدرت الخسارة في كل من الاوجه المذكورة للفرد الواحد من كل فئة أولا ، ومن ثم ضرب الناتج بالعدد المقدر للافراد الذين تعرضوا للخسارة . وبالنسبة للفرد الواحد فقد حدد متوسط للقيمة التقديرية لكل نوع من الممتلكات أو الحقوق وضرب بنسبة الخسارة المتوقعة في هذه القيمة وقد تراوحت نسبة الخسارة التي اعتمدت للتقدير بين (٦٠ في المائة) و (١٠٠ في المائة) (انظر الملحق رقم ١) .

ثانيا - الخسائر الاقتصادية

الى جانب الخسائر الكبيرة التي تعرض لها أفراد الجالية السورية في الكويت ، فقد سببت الازمة خسائر جمة أصابت وبشكل مباشر خزينة الدولة وعدد من المنشآت الاقتصادية والافراد داخل القطر العربي السوري . وقد أحدثت محصلة هذه الخسائر أضرارا مؤثرة في الاقتصاد السوري ، كما يقدر لها ، وبحكم طبيعتها أن تحدث في المستقبل المنظور مضاعفات سلبية تطال عددا من القطاعات الانتاجية والخدمية . وقد نجمت هذه الخسائر عن مجموعة من الوقائع التي أفرزتها الازمة . وكان من أهم هذه الوقائع ما يلي :

أولا - انعدام تحويلات وارساليات السوريين من الكويت ، وانخفاض حجم الارساليات من أقطار الخليج الاخرى عن مستوياتها المعتادة .

ثانيا - توقف قدوم المصطافين من الكويت وأقطار الخليج وانخفاض عدد القادمين الى سورية من أقطار أخرى .

ثالثا - توقف الصادرات السورية الى الكويت ، وانخفاض حجم الصادرات الى أقطار الخليج والاردن بدرجات متفاوتة .

رابعا - انخفاض سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للعملات الاجنبية .

خامسا - تراجع حجم الترانزيت للسلع والركاب عبر سورية وايقاف الرحلات الجوية بين سورية والكويت ، وتاثر حجم النشاك بالموانئ السورية .

سادسا - وقف العمل بمشروع اتفاقية كانت ستبرم بين سورية والعراق قبيل الازمة . وتتعلق هذه الاتفاقية بإعادة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب السوري الى ميناء التصدير في بانياس ، وكذلك بحصول سورية على كميات من النفط بأسعار مخفضة ، وبإعادة فتح الحدود بين البلدين . وقد أوقف العمل على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ بسبب التزام الحكومة السورية بالقرارات الدولية الخاصة بمقاطعة العراق .

سابعا - وقد منحت الحكومة السورية القادمين من الكويت (سوريين وكويتيين) تسهيلات جمة في صورة اعفاءات جمركية وقبول ابنائهم في مدارس وجامعات القطر وغير ذلك من التسهيلات المختلفة .

وقد ترتب على تلك الوقائع مجموع من النتائج ذات العلاقة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وهي رغم تشابكها فإنه يمكن تلخيص محصلتها فيما يلي :

أولا - انخفاض حصيلة دخل البلاد من القطع الاجنبي والذي نجم كما أسلفنا عن نقص تحويلات وارساليات المغتربين السوريين وانخفاض الدخل من قطاع السياحة وتدني حجم الصادرات وضمور حجم الترانزيت وتجميد العمل بالاتفاق النفطي مع العراق .

ثانيا - ارتفاع تكلفة مستوردات القطر من السلع والخدمات نتيجة انخفاض سعر الصرف لليرة السورية في الاسواق المجاورة .

ثالثا - وقد نجم عن انخفاض حجم الصادرات انخفاض مستويات الانتاج في المنشآت التي تعتمد في تصريف منتجاتها على أسواق الكويت ودول الخليج الاخرى ، وخاصة منشآت الصناعات النسيجية والمفروشات والصناعات البلاستيكية .

رابعا - كما نجم عن انحسار عدد المصطافين والسياح هبوط في مستويات تشغيل المنشآت السياحية وفي مقدمتها المطاعم والفنادق والمجمعات السياحية ومؤسسات النقل السياحي وغيرها .

خامسا - زيادة أعباء العديد من مؤسسات الخدمات الحكومية وخاصة المؤسسات التعليمية وما رافق ذلك من أعباء إضافية على خزينة الدولة نتيجة الاعفاءات والتسهيلات التي منحت للقادمين من الكويت .

سادسا - ارتفاع نسب البطالة الظاهرة والمقنعة ، ليس فقط بسبب قدوم أعداد كبيرة من السوريين في سن العمل ، ولكن أيضا لتدني مستويات النشاط الاقتصادي في العديد من المؤسسات الانتاجية والخدمية التي تأثرت بالأزمة .

مهما يكن من أمر ، فإن دراسة الأضرار المترتبة على تلك النتائج وتقويم آثارها وانعكاساتها الاقتصادية يبقى رهنا بمعرفة المستوى الكمي للخسائر المباشرة ، وهو ما سنستعرضه فيما يلي :

١ - <u>انخفاض قيمة تحويلات وإرساليات السوريين في الخارج</u>

إن التوصل الى تقديرات مقبولة تبين تحويلات السوريين من الخارج ، وما أصاب هذه التحويلات من نقص نتيجة للأزمة مسألة يكتنفها العديد من الصعوبات . ذلك لأن التحويلات وخاصة الإرساليات النقدية منها تنتقل عبر قنوات مختلفة . وهذه القنوات وإن كانت في معظمها مشروعة قانونا ، إلا أنها لا تخضع في مطلق الأحوال لرصد إحصائي من قبل الجهات الرسمية . فالقادم الى سورية (مواطنا كان أو غير مواطن) يحق له ، وبموجب الاجراءات المعتمدة أن يحمل معه عبر نقاط العبور كمية غير محدودة من النقد الوطني أو الأجنبي . وهو غير مطالب بالتصريح عما يحمله من العملة السورية . كما أنه لا يلتزم غالبا بالتصريح عما يدخله من عملات أجنبية إلا إذا كان يزمع اخراجها ، أو بعضا منها ، عند المغادرة ، أو يعتزم تبديلها في المصارف الحكومية المعتمدة .

ولهذا فإن الخيار الممكن لتقدير حجم تحويلات السوريين في الخارج هو رصدها من حيث أنواعها واستعمالاتها ومصباتها النهائية . فالتحويلات من حيث أنواعها تأخذ ثلاثة أشكال رئيسية :

الاول - تحويلات عينية ، وهي قيمة ما يحمله القادم من سلع وحاجيات مختلفة لاستعماله وأسرته أو لإهدائها للاقارب والمعارف . ويمكن تقدير قيمة هذا النوع من التحويلات بسهولة وذلك بتبني متوسط افتراضي لقيمة ما يحمله كل مغترب عند زيارته للوطن .

والثاني - هو الحوالات الرسمية التي تتم عبر القنوات المصرفية المعتمدة . غير أن هذا النوع من التحويلات يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التحويلات وتصب حصيلته من العملات الاجنبية غالبا لدى الاجهزة المعنية بالدولة .

أما الثالث - فيشمل الارساليات النقدية التي يحملها القادم بنفسه أو يرسلها بواسطة الغير . ويستقطب هذا الشكل النسبة العظمى من إجمالي قيمة التحويلات . ويقوم المغترب عادة باستبدال قسم من هذه التحويلات بالعملة السورية غالبا في بلدان المهجر أو أسواق الاقطار المجاورة ، في حين يحتفظ بالقسم الاخر على شكل مدخرات بالعملة الاجنبية يلجأ لتبديلها عند الحاجة .

ومهما يكن من أمر ، وأيا كانت قنوات توارد التحويلات النقدية الى القطر ، فإن ثمة حقيقة معروفة ، وهي أن هذه التحويلات تعتبر من الناحية الفعلية المصدر الاساسي لتسديد قيمة مستوردات القطاع الخاص من مواد وسلع ومعدات ذلك لان السياسة الراهنة للدولة في مجال التجارة الخارجية تقوم على أساس أن مهمة توفير القطع الاجنبي لتسديد قيمة مستوردات القطاع الخاص تقع على عاتق المستوردين أنفسهم . ويأتي هذا القطع في الواقع من مصدرين : الاول - هو النسبة من القطع الاجنبي التي تسمح الانظمة المرعية لمصدري القطاع الخاص الاحتفاظ بها من قيمة صادراتهم بهدف استيراد ما يحتاجون اليه من مواد أولية ومستلزمات الانتاج الاخرى . والثاني - هو ما يحصلون عليه من قطع أجنبي من تحويلات المغتربين السوريين .

من جهة أخرى ، فإن التحويلات والإرساليات النقدية للمغتربين السوريين تعطي ، بشكل أو بآخر ، نسبة لا يستهان بها من قيمة مستوردات الدولة بالقطاع العام . ذلك لأن القطاع العام يقوم أساسا بتغطية قيمة مستورداته من قيمة الصادرات وكذلك من موارد الدولة من القطع الاجنبي ، ويأتي قسم من هذه الموارد مباشرة أو بشكل غير مباشر من تحويلات وارساليات السوريين في المهجر . حيث أن بعض منتجات القطاع العام تباع للقطاع الخاص بالعملة الاجنبية كما أن ثمة رسوم وضرائب مختلفة تستوفى من

المغتربين السوريين بالقطع الاجنبي ، هذا اضافة لما يستبدله المغتربون السوريون من عملات أجنبية لدى المصارف المعتمدة في القطر وبأسعار تشجيعية .

فضلا عن كل ما سبق فإن ثمة واقعا لابد من الإشارة اليه ، وهو أن قسما من واردات القطر من سلع وبضائع يتدفق بشكل ارساليات عينية من أسواق الاقطار المجاورة يحملها القادمون معهم بحيث لا تشملها الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الخارجية . ومما لاشك فيه فإن القسم الاكبر من قيمة هذه الواردات يغطى بشكل أو بآخر من الإرساليات النقدية للمغتربين السوريين .

واستنادا لما سبق ، فقد تم تقدير مقدار الانخفاض في حجم تحويلات وارساليات السوريين في الخارج نتيجة لأزمة الخليج وفق الاسس والافتراضات التالية :

(أ) بالنسبة لتقدير القيمة الاجمالية للتحويلات

١ - اذا افترضنا بأن السنبة من القطع الاجنبي التي يحتفظ بها المصدرون السوريون وفق الانظمة المرعية تعادل في محصلتها قيمة واردات القطر غير المغطاة بإحصاءات التجارة الخارجية ، فإنه يمكن القول وبقدر كبير من الثقة أن حجم الإرساليات المتصرف بها من قبل المغتربين وأسرهم يعادل إجمالي قيمة مستوردات القطاع الخاص من كافة المصادر باستثناء الكويت .

٢ - إن (٣٥ في المائة) من إجمالي قيمة مستوردات القطاع العام تغطى بالقطع الاجنبي من تحويلات السوريين في الخارج .

(ب) بالنسبة لتحويلات السوريين بالكويت

١ - تشكل نسبة القوة العاملة السورية بالكويت (١٥ في المائة) من إجمالي قوة العمل السورية في الخارج . غير أن نسبة التحويلات المتصرف بها والواردة من الجالية السورية بالكويت تقارب (٣٠ في المائة) من إجمالي تحويلات السوريين بالخارج . ويرجع ذلك الى الخصائص المميزة والاوضاع الخاصة لهذه الجالية والتي أشرنا اليها سابقا .

٢ - تغطي الجالية السورية بالكويت (٦٠ في المائة) من مجمل قيمة مستوردات القطاع الخاص من الكويت . ويقوم هذا الافتراض على أساس أن ثمة علاقات خاصة بين المستوردين وأفراد هذه الجالية .

٣ - إن المغترب (وأسرته) يحتفظ في الوطن بقسم من ارسالياته النقدية بالقطع الاجنبي يقدر متوسطه بحوالي ٦٠٠ ٥ دولار (حوالي ٦٠٠ ١ دينار كويتي) .

٤ - إن كل مغترب يزور الوطن بمعدل مرة واحدة في السنة ، وانه يحمل معه في كل مرة سلعا وبضائع لاستخدامه الخاص أو لإهدائها للاهل والاقارب في الوطن تقدر قيمتها بحوالي ٤٠٠ ٢ دولار (حوالي ٧٠٠ دينار كويتي) .

٥ - انعدمت تحويلات السوريين بالكويت كليا في حين انخفضت الارساليات النقدية للجاليات السورية في الاقطار الاخرى بنسبة (١٠ في المائة) .

٦ - لم يطرأ أي تغير في كافة المعطيات التي كانت سائدة قبل الازمة .

واستنادا للاسس والافتراضات السابقة ، فقد قدر اجمالي الانخفاض في تحويلات وارساليات السوريين في الخارج بحوالي ٨٤٨ مليون دولار موزعة كما يلي (بملايين الدولارات)

١ - قيمة التحويلات والارساليات النقدية والعينية من الكويت ... ٧٦٦

- التحويلات والارساليات التي تستخدم في تمويل المستوردات ٣٦٦

من الكويت = ١٥
من خارج الكويت = ٣٥١

- ارساليات نقدية مكتنزة داخل القطر ٣٨٠

- ارساليات عينية ١٢٠

٢ - انخفاض قيمة التحويلات من الجاليات السورية الاخرى ٨٣

٢ - <u>أثر الازمة على قطاع التجارة الخارجية</u>

ترتبط سورية مع مجموعة الدول الخليجية والاردن بعلاقات تجارية مميزة . وتعتبر هذه الاقطار إضافة للعراق أسواقا تقليدية للمنتجات السورية المختلفة ،

وخاصة المنسوجات والمواد الغذائية . ففي عام ١٩٨٩ واصلت قيمة الصادرات السورية الى أقطار الخليج والاردن الى حوالي ٣١٠ ملايين دولار . ويشكل هذا المبلغ حوالي (٦٣ في المائة) من إجمالي صادرات سورية الى البلاد العربية . كما يشكل (١٠ في المائة) من قيمة الصادرات الى كل دول العالم . ولو استثنينا الصادرات الى الاتحاد السوفياتي ، فإن هذه النسبة ترتفع الى (١٦ في المائة) .

ويؤخذ من دراسة السلسلة الزمنية للصادرات السورية الى دول الخليج والاردن ، أن حجم هذه الصادرات آخذ في التصاعد سنة بعد أخرى ، وكان من المتوقع أن يسجل في عام ١٩٩٠ رقما قياسيا ، خاصة بعد عودة العلاقات الطبيعية مع سلطنة عمان . ومما يدلل على ذلك أن قيمة الصادرات السورية الى مجموعة أقطار الخليج والاردن وصلت خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٠ الى ٢٩٣ مليون دولار هذا على الرغم من أن الفترة الزمنية التي يمثلها هذا الرقم تتضمن حوالي شهرين من عمر الازمة . وعلى أية حال ، ولو سارت الامور على ما كانت عليه قبل الازمة فإن قيمة الصادرات السورية الى الدول المذكورة كانت ستصل الى ما لا يقل عن ٣٩٠ مليون دولار ، أي بزيادة (٣٦ في المائة) عما كانت عليه عام ١٩٨٩ .

والحقيقة أن أهمية العلاقات التجارية مع مجموعة الدول العربية الخليجية والاردن لا تكمن فقط في ارتفاعها النسبي ، وإنما أيضا في أن الميزان التجاري بين سورية وأقطار هذه المجموعة يميل لصالح سورية وبمعدل (٣,٥ - الى ١) فقيمة واردات سورية منها خلال عام ١٩٨٩ لا تتجاوز ٩١ مليون دولار .

وفيما يتعلق بالترانزيت فقد تراجع حجمه خلال الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٩ من أكثر من ١٤ مليون طن الى أقل من ٦٠٠ ألف طن وذلك نتيجة للقطيعة مع العراق . وكان من المتوقع أن ينمو حجمه مجددا مع عودة العلاقات الطبيعية بين سورية والعراق ، والتي جمدت مرة أخرى بسبب الازمة .

لقد أحدثت الاوضاع الخاصة التي أفرزتها أزمة الخليج أضرارا بدأت مع بدء الازمة وسوف تحدث مع استمرارها آثارا ضارة بقطاع التجارة الخارجية . فقد توقفت الصادرات الى الكويت ، وأخذت الصادرات الى الاردن وأقطار الخليج بالتقلص تدريجيا . وقد أصاب ذلك بشكل خاص عددا من الصناعات السورية التقليدية وخاصة صناعة المنسوجات والالبسة والمفروشات وكذلك الصناعات البلاستيكية والصناعات والمنتجات الغذائية

كالدجاج والبيض والخضار والفواكه . وفضلا عن ذلك فقد كان من المتوقع أن يؤدي تطبيع العلاقات بين سورية والعراق الى وصول حجم الصادرات السورية الى مستويات قياسية أخرى .

من جهة أخرى ، فإن محصلة الأوضاع المادية والنفسية التي أفرزتها الأزمة أدت الى هبوط فوري في أسعار صرف الليرة السورية في الاقطار المجاورة بما لا يقل عن (١٠ في المائة) الأمر الذي نجم عنه بالضرورة ارتفاع في تكلفة الواردات .

وهكذا فقد شملت الاضرار المترتبة على الأزمة المكونات الثلاثة لقطاع التجارة الخارجية ، وهي الصادرات والواردات والترانزيت ، وسنتناول فيما يلي تقديرات للخسائر الاقتصادية المباشرة لتلك الاضرار وذلك للمكونات الثلاث كل على حدة .

أولا - الخسائر في الصادرات

(أ) صادرات سورية الى الكويت :

بلغت قيمة الصادرات الى الكويت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٠ حوالي ١٧ مليون دولار . ووفقا لمعدلها الشهري فإن قيمة هذه الصادرات يفترض أن تصل الى ٣٠ مليون دولار في السنة . وقد سبب التوقف الفوري للتصدير الى الكويت خسائر لكل من الدولة والمصدرين والمنتجين على حد سواء . فقد حرمت خزينة الدولة من تلك النسبة من القطع الاجنبي والتي يتوجب على المصدرين صرفها بالأسعار الرسمية وقدرها (٣٥ في المائة) من قيمة الصادرات . وتزيد القيمة السوقية لهذا القطع عن القيمة الإسمية بحوالي أربعة أمثال الأمر الذي يرتب للدولة فائضا صافيا مقداره (١٩ في المائة) من قيمة الصادرات . من جهة أخرى فقد أصاب توقف الصادرات الى الكويت المصدرين بخسارة نجمت أساسا عن التعهدات غير المسددة وأرباح التصدير تقدر بحوالي (٣٥ في المائة) من قيمة الصادرات . أما أضرار المنتجين فتتجلى في انخفاض أسعار السلع المعدة للتصدير وكذلك في هبوط مستويات الانتاج في منشآتهم الأمر الذي يضيف خسائر أخرى متفرقة .

وفيما يتعلق بحالة الكويت بشكل خاص فتقدر قيمة الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار السلع المعدة للتصدير والخسائر الناجمة عن نقص الانتاج بحوالي ٣٠ ٪ ، واستنادا لما سبق ، قدرت الخسائر الناجمة عن وقف التصدير إلى الكويت ولسنة واحدة بحوالي /٣٣/ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

١٩ ٪ - خسائر خزينة الدولة في القطع الاجنبي = ٥,٧ مليون دولار
٣٥ ٪ - خسائر المصدرين = ٧,٥ مليون دولار
٣٠ ٪ - خسائر المنتجين = ١٩,٠ مليون دولار

(ب) صادرات سورية إلى أقطار الخليج الاخرى والاردن :

كان من المتوقع أن تصل قيمة صادرات سورية إلى أقطار الخليج والاردن كما أسلفنا إلى حوالي /٣٩٠/ مليون دولار في السنة منها /٣٠/ مليونا هي القيمة المقدرة للصادرات إلى الكويت . وتقدر نسبة الانخفاض في هذه الصادرات بحوالي (٣٥ ٪) أي بما قيمته /٩٠/ مليون دولار . ولهذا فإن الخسارة الناجمة عن ذلك تقدر بحوالي /٥٨/ مليون دولار موزعة على النحو التالي :

١٩ ٪ - خسائر خزينة الدولة من القطع الاجنبي = ١٧,١ مليون دولار
٣٠ ٪ - خسائر المصدرين = ١٨,٠ مليون دولار
٣٥ ٪ - خسائر المنتجين = ٢٢,٥ مليون دولار

ويلاحظ بأن نسبة الخسارة من قيمة الصادرات والتي اعتمدت في هذا التقدير انخفضت عن تلك المقدرة بالنسبة للكويت وذلك لانه من المتوقع أن يتكيف هؤلاء مع الاوضاع المستجدة بشكل تدريجي .

(ج) التصدير إلى العراق :

من المعروف أن ثمة اتصالات كانت تجري بين سورية والعراق تهدف إلى إعادة تطبيع العلاقات بينهما . وكانت جميع الدلائل تشير إلى أن الطرفين توصلا إلى اتفاق لإعادة فتح الحدود بينهما ومعاودة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب السوري وامداد سورية بكميات محددة من النفط بأسعار مخفضة غير أن التزام الحكومة السورية بالقرارات الدولية القاضية بمقاطعة العراق اقتصاديا أدى إلى تجميد العمل بما تم الاتفاق عليه .

وقد نجم عن هذا الالتزام حرمان سورية من مكاسب اقتصادية مجزية تعتبر الآن بمثابة خسائر اقتصادية . فقد كان من المتوقع أن يتنامى حجم الصادرات السورية إلى العراق ، وينشط الترانزيت عبر الموانيء السورية وعلى الرغم من عدم توفر معطيات كافية لتقدير الخسائر في التصدير والناجمة عن تجميد سريان الاتفاق ، فإن تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين يشير إلى أن العراق كان دائما أحد أهم الاسواق

التقليدية للمنتجات السورية ، وخاصة الالبسة والمنسوجات وبعض الصناعات الكيماوية كالصابون والمنتجات البلاستيكية والغذائية ويعطي ذلك من القرائن ما يكفي لتقدير حجم الخسارة في الصادرات بما لا يقل عن /١٠٠/ مليون دولار في السنة .

ثانيا - <u>الخسائر في الواردات</u> :

انخفضت أسعار الصرف لليرة السورية كما أسلفنا بنسبة (١٠ ٪) من مستوياتها قبيل الأزمة . وقد أحدث هذا الانخفاض أثرا مزدوجا .

فهو من جهة رفع حصيلة الصادرات وتحويلات السوريين من الخارج مقيمة بالعملة السورية ، لكنه من جانب آخر زاد من تكلفة المستوردات مقيمة أيضا بالعملة السورية . وكانت محصلة هذين الاتجاهين خسارة للاقتصاد الوطني قدرت بحوالي /١٥٠/ مليون دولار في السنة . وقد تم التوصل إلى هذا التقدير استنادا لما يلي :

١ - بلغت قيمة الواردات المنظورة (المعطاة باحصاءات التجارة الخارجية) حوالي /٣ ١٤٣/ مليون دولار ، مع افتراض ثبات مستويات الاستيراد في السنة التالية لتاريخ بدء الأزمة فإن تكلفة المستوردات مقيمة بالعملة السورية سوف ترتفع بما يعادل /٣١٤/ مليون دولار (بزيادة ١٠ ٪) .

٢ - قدرت قيمة الارساليات النقدية المتصرف بها قبل الأزمة بحوالي /١٨٥/ مليون دولار في السنة . ومن المتوقع أن تهبط حصيلة هذه التحويلات بسبب الأزمة بمقدار /٤٤٨/ مليون دولار ليصبح في حدود /٦٣٨/ مليون دولار (انظر الملحق رقم ٣) . وبالنظر لانخفاض أسعار صرف الليرة السورية فإن الزيادة في مبلغ التحويلات المتوقعة لما بعد الأزمة مقومة بالعملة السورية تصبح في حدود /٦٤/ مليون دولار .

٣ - وهكذا فإن العبء الناجم عن انخفاض أسعار صرف الليرة السورية يصبح في حدود /١٥٠/ مليون دولار .

وتقتضي الإشارة إلى أنه افترض عند إجراء هذا التقدير بأن حصيلة القطع الأجنبي من الصادرات مدفوعة القيمة يعادل قيمة الواردات غير المصرح عنها للاجهزة الجمركية .

ثالثا - الخسائر في الترانزيت :

تقدر قيمة الخسائر الاقتصادية في مجال الترانزيت بحوالي /١٠٠/ مليون دولار سنويا ، ويمثل هذا الرقم الانخفاض المتوقع في حجم الترانزيت إلى الاقطار العربية الخليجية ، وما كان متوقعا من ازدهار حركة نقل البضائع إلى العراق عبر الموانئ والاراضي السورية ووقف الرحلات الجوية إلى الكويت .

٣ - خسائر القطع الاجنبي من السياحة :

نجمت الخسائر التي لحقت بقطاع السياحة أساسا عن التوقف المفاجئ في قدوم المصطافين من الكويت وأقطار الخليج الاخرى ، والذي حدث في ذروة موسم الاصطياف . ومن المتوقع أن يستمر هذا التوقف على مدار السنة اللاحقة لتاريخ بدء الازمة . كما يتوقع حدوث انخفاض ملموس في عدد السياح والقادمين إلى سورية من الاقطار الاخرى بسبب مضاعفات الازمة . وفضلا عن الآثار المباشرة المترتبة على ذلك ، والتي تتمثل في انخفاض حصيلة دخل البلاد من القطع الاجنبي ، فإن ثمة أضرار جمة أصابت المنشآت السياحية المختلفة والافراد من ذوي العلاقة بهذا القطاع .

وقد قدرت جملة الخسائر في القطع الاجنبي والناجمة عن تدني عدد القادمين إلى القطر بحوالي /٤٥٤/ مليون دولار في السنة . وتم التوصل إلى هذا الرقم انطلاقا من الاسس ووفقا للخطوات التالية :

أولا - إن عدد القادمين إلى القطر في السنة المدروسة كان سيحافظ على مستوياته التي كان عليها قبل الازمة ، وبالذات العدد المسجل عام ١٩٨٩ .

ثانيا - على الرغم من أن قسما من القادمين إلى القطر لا يعتبرون سياحا بالمعنى المتعارف عليه ، فإنه لا يمكن اهمال ما ينفقه هؤلاء بالقطع الاجنبي خلال تواجدهم في البلاد . ولهذا ، ولاغراض التقدير ، اعتبر جميع القادمين بمثابة سياح .

ثالثا - إن الرقم المقدر للخسائر في القطع الاجنبي هو في الواقع حاصل ضرب مقدار الانخفاض المتوقع في عدد الليالي السياحية بسبب الازمة بمتوسط انفاق القادم الواحد في الليلة والمقدر بـ /١٥٠/ دولار . ويشمل هذا المتوسط ما يدفعه القادم لقاء الإقامة في الفنادق أو الشقق المفروشة وما ينفقه على الطعام والشراب والمواصلات والمشتريات من السلع والخدمات المختلفة .

رابعا - وقد قدر مقدار الانخفاض في عدد الليالي السياحية بتبني معدلات افتراضية لعدد الليالي التي كان يقضيها الفرد قبل الازمة . ونسب الانخفاض في هذا العدد بسبب الازمة . وجرى التمييز في المعدلات الافتراضية ونسب انخفاضها تبعا للجنسية (انظر الملحق رقم ٣) .

٤ - خسائر خزينة الدولة من الضرائب والرسوم :

منحت الجهات المختصة في سورية القادمين من الكويت (سوريين وكويتيين) تسهيلات متعددة في صورة اعفاءات جمركية واستثناءات خاصة من بعض الانظمة والاجراءات المرعية في العديد من المجالات . كما بذلت الاجهزة الحكومية ، وخاصة أجهزة الامن العام والجمارك والتعليم ، جهودا استثنائية لاستيعاب التدفق المفاجئ من القادمين خلال الأيام الاولى للازمة . وفيما يلي عرضا للتسهيلات الممنوحة لهؤلاء القادمين :

أولا - إعفاء سيارات القادمين من تسديد الرسوم الجمركية المتوجبة بالقطع الاجنبي ، وهي تعادل /١١٥/ دولارا عن كل سيارة لقاء مكوثها داخل القطر فترة لا تتجاوز أربعة أشهر . وقد وصل عدد السيارات السياحية القادمة منذ بدء الازمة إلى حوالي /١٥/ ألف سيارة .

ثانيا - تمديد فترة مكوث هذه السيارات لسنة اضافية وإعفاء مالكيها من الرسوم المترتبة على ذلك .

ثالثا - إعفاء الامتعة المرافقة للقادمين من الرسوم الجمركية .

رابعا - منح شحنات الاثاث والاجهزة المنزلية صفة الادخال المؤقت وبالتالي عدم تقاضي أي رسوم جمركية عليها ويتوقع أن يصل عدد هذه الشحنات إلى حوالي /٣ ٠٠٠/ شحنة .

خامسا - استيعاب أبناء القادمين في المدارس والجامعات السورية وقبولهم فيها كشرطيين لحين توفر الفرصة المناسبة لابراز الوثائق المدرسية المطلوبة .

سادسا - إعفاء نزلاء الفنادق من الكويتيين من تسديد نفقات الإقامة بالقطع الاجنبي استثناء من الانظمة المرعية .

وقد حرمت خزينة الدولة لقاء هذه الاعفاءات والتسهيلات من موارد ضريبية تقدر حصيلتها بما يعادل /٣١/ مليون دولار .

من جهة أخرى فقد أوجب القانون رقم /١٩/ الصادر عام ١٩٨٩ على كل سوري يعمل في الخارج رسما سنويا يدفع بالقطع الاجنبي ، يتوقف مقدار هذا الرسم على المستوى المهني للمغترب في بلد الاغتراب . ويتراوح هذا الرسم بين /٥٠/ دولارا للعامل العادي غير المؤهل و /٧٠٠/ دولار للتاجر والصناعي والحرفي . وتقدر الحصيلة السنوية من هذا الرسم بالنسبة للقوة العاملة السورية في الكويت بحوالي /١٨/ مليون دولار ، حرمت منها خزينة الدولة نتيجة للأزمة (انظر الملحق رقم ٤) .

٥ - المنحة الكويتية لسورية :

في إطار التعاون الاقتصادي بين سورية والكويت ، تقوم حكومة الكويت بتسديد قيمة واردات سورية من سماد اليوريا من الكويت والتي تصل قيمتها إلى /٥٠/ مليون دولار في السنة . ونظرا للظروف الراهنة ، فقد توقف استيراد هذه المادة .

٦ - عوائد مرور النفط العراقي :

أدى التزام سورية بالقرارات الدولية القاضية بوقف التعامل التجاري مع العراق كما أسلفنا إلى تجميد اتفاق مبدئي كان قد تم التوصل إليه لاستئناف ضخ النفط العراقي عبر سورية وحصول سورية على أربعة ملايين برميل من النفط سنويا بسعر يقل عن أسعار السوق بحوالي (٥٠ ٪) . وتقدر الخسارة المترتبة على تجميد العمل بالاتفاق بحوالي /٣٦٠/ مليون دولار سنويا . ويمثل هذا المبلغ العوائد المتوقعة لمرور النفط وكذلك فارق تخفيض أسعار النفط العراقي الذي كانت ستحصل عليه سورية .

ثالثا - الخسائر الاقتصادية غير المباشرة :

كما تبين من العرض السابق ، فقد وصلت حصيلة الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن أزمة الخليج إلى حوالي /١٧٩ ٢/ مليون دولار (انظر الملحق رقم ٥) . غير أن الاضرار الحقيقية التي لحقت بالاقتصاد السوري نتيجة للأزمة لا تتوقف عند هذا الحد ، فالنتائج الاقتصادية المترتبة على الخسائر المباشرة ومضاعفاتها وتفاعلاتها مع العوامل النفسية تسببت في أضرار وخسائر تفوق في حجمها ما لحق بالاقتصاد السوري من خسائر مباشرة . كما يتوقع أن تستمر آثار هذه المضاعفات إلى أمد غير قصير مولدة باستمرار حلقات مفرغة وخسائر جديدة قبل أن تمكن المجهودات الحكومية من تطويقها . ومع الافتقار إلى المعطيات الكافية فإن حصر هذه المضاعفات وتقدير الخسائر المترتبة

عليها يصبح أمرا متعذرا . غير أن التكهن ببعض ما يمكن أن يحدث يعتبر في ضوء القوانين الاقتصادية أمرا مشروعا . فانخفاض حصيلة الدخل من القطع الاجنبي مثلا سوف يحدث خللا في ميزان المدفوعات الذي بذلت خلال السنوات القليلة الماضية تضحيات تقشفية حادة لضمان توازنه . كما سيضعف هذا الانخفاض قدرة الاقتصاد على تغطية تكاليف الكم الكافي من مستوردات البلاد من المواد الاولية والمعدات وغيرها من مستلزمات الانتاج الاخرى ، الامر الذي سوف يؤثر سلبيا على مستويات الانتاج والعمالة .

أما الآثار التضخمية التي أفرزتها الازمة ، والتي كان أحد أبرز مظاهرها انخفاض أسعار صرف الليرة في الاسواق المجاورة فسوف يترتب عليها ارتفاع تكلفة المستوردات وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات خاصة تلك التي لا تخضع للرقابة الحكومية على الاسعار ، وكذلك انخفاض القيمة الحقيقية للفائدة على الودائع المصرفية وما قد يؤثر في مستويات تنامي حجم الودائع .

وفيما يتعلق بانخفاض الصادرات فإن هذا الانخفاض سوف يقود إلى انخفاض مستويات الانتاج في بعض القطاعات وتقلص في نمو الناتج القومي . وفضلا عن ذلك كله ، فإن الآثار النفسية للازمة ، والخوف من احتمال تفاقمها سوف يحد من التوسع في الاستثمار من قبل القطاع الخاص في المشروعات الانتاجية السلعية منها والخدمية .

الملحق رقم (١)

تقدير خسائر افراد الجالية السورية بالكويت

(مليون دينار كويتي)

٢ ٦٦١		المجموع العام
١٨٣٢		التجار والمقاولين والحرفيين (٣٠ الفا)
	٦٠٠	فروغ وتجهيزات محل (٣٠ الف محل × ٣٠ الف دينار × ١٠٠ ٪)
	٦٤٠	بضائع (٣٠ الف محل × ٤٠ الف دينار × ٨٠ ٪)
	٨٠	وسائل نقل عامة (٣٠ الف × ٥ الف دينار × ٨٠ ٪)
	٣٧٢	انخفاض اسعار الصرف للودائع والسيولة (٣٠ الف × ٣٠ الف دينار × ٩٣ ٪)
	١٠٠	صافي الديون والودائع المعدومة (٣٠ الف × ٥ الف دينار × ١٠٠ ٪)
	٤٠	خسائر متفرقة (٣٠ الف × ٢ الف دينار × ١٠٠ ٪)
٤٥٩		العاملين لحساب الغير باجر (٣٠ الفا)
	١٥٠	تعويضات نهاية الخدمة (٣٠ الف مشتغل × ٥٠٠ دينار × ١٠ سنوات × ١٠٠ ٪)
	٢٧٩	انخفاض اسعار الصرف للودائع والسيولة (٣٠ الف × ١٠ الف دينار × ٩٣ ٪)
	٣٠	ودائع معدومة (٣٠ الف × الف دينار × ١٠٠ ٪)
٣٧٠		السكن وملحقاته لمجموع الفئتين (٥٠ الفا)
	٣٠٠	اثاث واجهزة منزلية وملابس (٥٠ الف × ١٠ الف دينار × ٦٠ ٪)
	٥٠	ودائع عينية ومصوغات (٥٠ الف × ٢ الف دينار × ٥٠ ٪)
	٢٠	سيارات سياحية خاصة (١٠ الف سيارة × ٣٠٠٠ دينار × ١٠٠ ٪)

حولت القيمة المعادلة بالدولار الامريكي على اساس :

١ دولار = ٠,٣٩ دينار كويتي .

الملحق رقم (٢)

تقدير الانخفاض في قيمة التحويلات

١ -	إجمالي قيمة مستوردات القطاع الخاص عدا الكويت (إحصاءات رسمية)	= ٨٦٨ مليون دولار
٢ -	٣٥ ٪ من مستوردات القطاع العام (إحصاءات رسمية)	= ٣٠٢ مليون دولار
٣ -	مجموع قيمة المستوردات التي تغطى من التحويلات المتصرف بها (١ + ١)	= ١٧٠ ١ مليون دولار
٤ -	نسبة مساهمة الجالية السورية بالكويت من القيمة المذكورة (مفترضة)	= ٣٠ ٪
٥ -	القيمة المقدرة لمساهمة الجالية السورية بالكويت في تمويل المستوردات (٣ × ٤)	= ٣٥١ مليون دولار
٦ -	اجمالي قيمة مستوردات القطاع الخاص من الكويت (احصاءات رسمية)	= ٢٥ مليون دولار
٧ -	نسبة مساهمة الجالية السورية في تغطية هذه المستوردات (مفترضة)	= ٦٠ ٪
٨ -	قيمة مساهمة الجالية السورية في تغطية المستوردات من الكويت (٦ × ٧)	= ١٥ مليون دولار
٩ -	متوسط ما يدخره الفرد الواحد من القوة العاملة داخل القطر بالقطع الاجنبي (مقدرة)	= ٦٠٠ ٥ دولار
١٠ -	عدد أفراد قوة العمل السورية بالكويت (مقدرة)	= ٥٠ ألف مشتغل
١١ -	قيمة الارساليات النقدية المدخرة بالقطر بالقطع الاجنبي (٩ × ١٠)	= ٢٨٠ مليون دولار
١٢ -	قيمة الارساليات العينية في السنة لكل فرد مشتغل في الكويت (مقدرة)	= ٤٠٠ ٣ دولار
١٣ -	قيمة الارساليات العينية لمجموع الافراد (١٠ × ١٢)	= ١٢٠ مليون دولار
١٤ -	قيمة مساهمات الجاليات السورية الاخرى في تمويل المستوردات (٣ - ٥)	= ٨١٩ مليون دولار
١٥ -	نسبة انخفاض الارساليات النقدية للجاليات الاخرى (مفترضة)	= ١٠ ٪
١٦ -	قيمة الانخفاض في الارساليات النقدية للجاليات الاخرى (١٤ × ١٥)	= ٨٢ مليون دولار

الملحق رقم (٣)

تقدير الخسارة من القطع الاجنبي في قطاع السياحة

الجنسية	عدد القادمين ١٩٨٩ (الف قادم)	متوسط عدد الليالي السياحية للفرد قبل الازمة	النسبة المئوية للانخفاض في عدد الليالي السياحية بسبب الازمة	مقدار الانخفاض في عدد الليالي السياحية بسبب الازمة (الف ليلة سياحية)
١	٢	٣	٤	٥ = ٢ × ٣ × ٤
كويتي	١٤	٢٠	١٠٠ %	٢٨٠
عرب خليجيون	١٠٢	٢٠	١٠٠ %	٢٠٤٠
أرنيون ولبنانيون	٧٠١	١	٢٠ %	١٤٠
عرب آخرون	٨٠	٥	٢٥ %	١٠٠
ايرانيون	٣٠٨	١٠	١٥ %	٣١٢
أتراك	١٤٠	٣	٢٥ %	١٠٥
جنسيات أخرى	١١٨	٢	٢٠ %	٤٧
المجموع العام	١٣٦٣			٣٠٢٤

الخسارة في القطع الاجنبي = ٣٠٢٤ الف ليلة سياحية × ١٥٠ دولار = ٤٥٣,٦ مليون دولار .

الملحق رقم (٤)

تقدير خسارة الدولة من الضرائب والرسوم

(ألف دولار أمريكي)

١٨ ٠٠٠	رسم مغترب : ٣٠ ألف مغترب × ٦٠٠ دولار + ٣٠ ألف مغترب × ٣٠٠ دولار
١ ٧٢٥	رسوم ادخال سيارات : ١٥ ألف سيارة × ١١٥ دولار
١٧٥ ٥	رسوم تمديد مكوث السيارات : ١٥ ألف سيارة × ١١٥ دولار × ٣ دولارات
٣ ٧٥٠	رسوم جمركية على أمتعة مرافقة : ١٥ ألف سيارة × ١ ٠٠٠ دولار × ٣٥ % رسوم
١٥ ٠٠٠	رسوم جمركية على شحنات الاثاث : ٣ ٠٠٠ شحنة × ١٠ ألف دولار × ٧٥ % رسوم
٥ ٠٠٠	خدمات التعليم والخدمات الإدارية الاخرى (تقدير جزافي)
٤٨ ٦٥٠	المجموع

الملحق رقم (٥)

اجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة

(مليون دولار أمريكي)

٢ ١٧٩	إجمالي خسائر الاقتصاد الوطني	
٨٤٨	انخفاض التحويلات	
	التحويلات من الكويت	٧٦٦
	تحويلات نقدية (تمويل المستوردات)	٣٦٦
	تحويلات نقدية (مدخرة في القطر)	٢٨٠
	تحويلات عينية (سلع ، هدايا)	١٢٠
	انخفاض تحويلات باقي السوريين في الخارج	٨٢
٤١٥	خسائر قطاع التجارة الخارجية	
	الصادرات	١٨٠
	الكويت	٢٢
	أقطار الخليج الاخرى والاردن	٥٨
	العراق	١٠٠
	الواردات	١٥٠
	رسوم الترانزيت	١٠٠
٤٥٤	خسائر السياحة	
٣٦٠	خسائر النفط	
	خسائر تجميد اتفاقية مرور النفط العراقي	٣٠٠
	خسائر فارق تخفيض أسعار النفط العراقي	٦٠
٥٠	خسارة المنح والمعونات الخارجية	
	منحة الكويت (سماد اليوريا)	٥٠
٥٢	خسائر خزينة الدولة من الضرائب والرسوم والخدمات	
	رسوم المغتربين	١٨
	رسوم ادخال السيارات وتمديد مكوثها	٧
	رسوم جمركية على شحنات الاثاث والامتعة المرافقة	١٩
	نفقات خدمات القادمين الإدارية	٥
	خدمات التعليم	٣

- - - - -